في هذا التقرير يرسم أحد أهم المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين خريطة طريق للولايات المتحدة للسيطرة على مخرجات العملية الثورية في شمال إفريقيا، وفي ليبيا بصورة خاصة، وذلك بالاستفادة من الدروس الأمريكية الفاشلة في العراق وأفغانستان. وتنبع أهمية ذلك التقرير من كون أنطوني كوردسمان قريب جدًا من دوائر صنع القرار الأمريكية، وكذلك من الاستخبارات الأمريكية وعلى اتصال ومعرفة بأهم التقارير الاستخباراتية التي تصدر داخل الولايات المتحدة، وصاحب عدة تقارير شكلت السياسات الأمريكية في العراق وأفغانستان. وفي هذا التقرير يؤكد أنطوني كوردسمان على استخدام الولايات المتحدة الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية، بعد أن كان التدخل الأمريكي المباشر في العراق وأفغانستان من أهم أسباب فشل الولايات المتحدة في هذين الحربين، وإهدار أموال إعادة الإعمار الأمريكية وعدم استفادتهم منها بتشكيل البلدين طبقًا للرؤية الأمريكية، فالعراق سقطت في يد إيران، في حين سقطت أفغانستان مرة ثانية في يد طالبان.<?XML:NAMESPACE PREFIX = O />

وفي هذا التقرير يقول المخطط الاستراتيجي الأمريكي: إنه يجب على الولايات المتحدة أن تشرك أطرافًا عربية وأوروبية في عملية بناء المؤسسات الليبية، والمثير أن هذا ما يحدث على الأرض الآن وهو تنفيذ بالحرف لتوصياته التي قدمها للحكومة الأمريكية، كما يؤكد في تقريره على عدم معاداة الإسلاميين، ويبدو أن ذلك كان من الدروس المستفادة أمريكيًا في أفغانستان، فمعاداة طالبان أدت إلى إطالة أمد الحرب في البلاد، لذا فهو يرى عدم معاداة الإسلاميين ولكن فقط الإرهابيين والمتطرفين من وجهة نظره، ولكن يجب استيعاب الإسلاميين في ليبيا والتعامل معهم بصورة محايدة، ويقول: إنه يجب على الولايات المتحدة أن تستفيد من خبراتها السابقة في العالم الإسلامي، وأنه يجب ألا يعميها الأمل عن رؤية أهم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

فيقول في تقريره: إنه من المؤكد أن سقوط القذافي صاحبه موجة من الفرح لنهاية حقبة أشرس الدكتاتوريات في الشرق الأوسط. ولكن الاستراتيجية الأمريكية لا يجب أن تعتمد على انتصار الأمل وليس على الخبرات المكتسبة، فنحن بحاجة إلى أن نعترف بأن ليبيا ـ مثل بقية الدول التي أصبحت أقل استقرارًا منذ بداية هذا العام ـ لن تظهر فجأة لتصبح مستقرة سياسيًا وبها حكومة فاعلة وأمن وحقوق إنسان لشعبها، أو باقتصاد يوفر الوظائف والتنمية وتقسيم عادل لدخل البلاد.

الأمل لن ينتصر على الخبرة:

ويقول: إنه يجب على الولايات المتحدة أن تتعلم من الأخطاء التي ارتكبتها في كلٍّ من أفغانستان والعراق. فإصلاح سياسات الدول وحكوماتها واقتصادها وقطاعها الأمني يستغرق سنوات، وتغيير النظام ما هو إلا خطوة أولى على هذا الطريق. فالديموقراطية هي نوع من الحكم وليست نوعًا من السحر! فما نسميه ديموقراطية في الولايات المتحدة تعمل بصورة جيدة بسبب أن الفجوة في الثروة مقبولة، ولأن الحكومة تعمل بصورة معقولة، ولأن لدينا أحزابًا سياسية خبيرة ومستقرة، ولدينا فصل بين السلطات، ولدينا وسائل رقابة تعتمد على المحكمة العليا بالإضافة إلى انتخابات تشريعية ورئاسية، ودستور فاعل، وحكم قانون يحد من دور قوات الشرطة والقوات الأمنية ويحمي حقوق الإنسان.

ولا شيء من ذلك يوجد في ليبيا، كما كان الحال في العراق وأفغانستان وأية دولة وقعت في خضم الفوضى السياسية في الشرق الأوسط. فقط الحظ وحده هو الذي سيحدد المسار الذي يمكن أن تسير فيه إحدى الدول في الشرق الأوسط بنفس الطريق الذي سارت فيه الثورة الأمريكية.

ولكن الواقع يقول: إن ما يحدث الآن من موجة قلاقل سياسية هو أشبه بما سارت فيه أوروبا عام 1848: أنظمة غير مستقرة سرعان ما تسقط، وصراعات سياسية داخلية شريرة حيث إن زوال الديكتاتور أو القمع سيفسحان الطريق أمام اختلافات عرقية أو مذهبية أو قبلية أو خلافات إقليمية لتطفو على السطح وتقسم البلاد. فيجب على الولايات المتحدة أن تقدر المخاطر الحقيقية واحتملات وجود انتخابات تشعل حالة من

الانقسامات السياسية الحادة وانتخاب قادة بخبرة سياسية ضئيلة وبلا خبرة في الحكم على الإطلاق.

وهنا من المتوقع أن يتعثر الإصلاح الاقتصادي، مع بعض التحسن البسيط في الحكم، ولكن بمشكلات جديدة مع القوات الأمنية وفي حقوق الإنسان التي سرعان ما ستؤدي إلى إحباط الشعوب من حكامهم الجدد. وفي الكثير من الحالات فإن النتيجة سوف تكون العودة إلى نوع ما من القبضة الحديدية والقمع في الحكم. وفي دول أخرى ستكون النتيجة سياسات فاشلة وحكم عاجز لسنوات حتى تظهر نخبة قيادية جديدة تستطيع إنشاء قواعد جديدة فاعلة للعبة السياسية. فالإصلاح الاقتصادي سيستغرق سنوات وربما عقود، ويجب أن يكون في سباق مع طلبات الشعوب التي هي من ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه في الخمسينيات، وسوف تتضاعف مرة ثانية بحلول عام 2050.

حالة حاسمة للمساعدات الأمريكية:

يقول كاتب الدراسة: إنه لا الولايات المتحدة ولا أية قوة خارجية أخرى تستطيع القضاء على تلك المخاطر، أو تكون بديلة عن القادة المحليين أو الأحزاب السياسية الراغبة في وضع مصالح البلاد فوق مصالحهم الشخصية أو مصلحة فصائلهم السياسية. وأقصى ما تستطيع الولايات المتحدة فعله هو رعاية المناخ الذي تستطيع من خلاله مساعدتهم لمساعدة أنفسهم. والأمل سوف يتحول إلى فشل في بعض الحالات بالرغم من أفضل جهود الولايات المتحدة.

وفي الوقت ذاته، فإن الولايات المتحدة لديها الكثير لتقدمه ولديها أسباب وجيهة لتقديم ذلك. فبالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة للولايات المتحدة، إلا أنه سيكون من الحماقة العظمى عدم تقديم مساعدات لليبيا (ومصر وتونس وأية دولة أخرى تقع في تلك الموجة من التغيير). فستكون هناك حالات تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق فيها اختلافًا حاسمًا بجهودها في تقديم المساعدات وبفريق قوي من السفارة الأمريكية وبجهود أمنية أمريكية وبتعاون مع حلفائنا، خاصة إذا تحلت الولايات المتحدة بالصبر الاستراتيجي للحفاظ على مثل تلك الجهود بمرور الوقت، وقبول الحاجة إلى تغيير تدريجي، ومساعدة الدول لفعل ذلك بطريقتهم بدلاً من محاولة جعلهم يفعلون ذلك بطريقة الولايات المتحدة.

فهذا النوع من المساعدات لليبيا ـ وأية دولة أخرى يمكن أن تساعدها أمريكا للتقدم إلى الأمام نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي ـ وسوف يوفر على الولايات المتحدة المزيد من الأموال فيما يتعلق بالقضاء على أية صراعات مستقبلية، أو الحرب على الإرهاب، أو حدوث أزمة في إمدادات الطاقة. والدبلوماسية الفاعلة مع المساعدات المالية مع برامج المساعدات الأمنية يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تقليل مخاطر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأثره على إمدادات الطاقة وعلى الاقتصاد العالمي، وعلى الدول العربية المعتدلة وعلى "إسرائيل"، وعلى الأمن الداخلي للولايات المتحدة. وإذا ما فشلت واشنطن في توفير ذلك الدعم فإن ذلك لن يكون فقط حماقة من الناحية الاقتصادية، ولكن ثمن ذلك الفشل الأمريكي سوف يتم دفعه في النهاية من دماء الولايات المتحدة ودماء حلفائها.

كاتب المقالة : أنطوني كوردسمان ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
تاريخ النشر : 24/09/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com